

## التفتيش الإداري التحفظي

التفتيش الإداري تأميناً لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب وخطف الطائرات إبان أو بعد إقلاعها لا مخالفه فيه للقانون إذ هو من الواجبات التي تمليه الظروف .

وفي ذلك قضي : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أنه أثناء وجود المقدم . . . . . الضابط بإدارة العمليات بشرطه ميناء القاهرة الجوية بصالة السفر رقم ٢ للإشراف على الجهاز الخاص بتفتيش الأشخاص المغادرين للبلاد وأمتعتهم بحثاً عن الأسلحة والذخائر والمفرقات تأميناً لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب تقدم إليه الطاعن بعد إنهاء الإجراءات الجمركية للمرور خلال الجهاز تمهيداً لمغادرته البلاد على متن الطائرة المتجهة إلى السعودية فقام بتفتيش حقيبته ولم يعثر بها على ممنوعات ثم تقدم الطاعن إلى أمين الشرطة المشرف على الجهاز لتفتيش الأشخاص ذاتياً تحت إشراف الضابط فلاحظ ووجد جسم صلب أسفل جلبابه وإذا استفسر منه الضابط عن كنه هذا الجسم بدت عليه علامات الارتباك الشديد وأقر له بأنه يخفى بين طيات ملابسه كمية من المواد المخدرة فقام الضابط وأمين الشرطة باصطحابه إلى غرفة بصالة السفر وخلع الطاعن ملابسه وأخرج للضابط خمس عشرة قطعة من مخدر الحشيش مغلفة بأكياس من القماش ومثبتة حول خصره برباط ضاغط وبلغ وزن المخدر المضبوط ثلاثة كيلو جرامات ومائه جرام ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الضابط وأمين الشرطة ومن تقرير التحليل وهي أدلة سائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وتؤدي إلى ما رتبها الحكم عليها لما كان ذلك ، وكانت الواقعة على الصورة التي أثبتتها الحكم المطعون فيه يبين منها أن التفتيش الذي أجراه الضابط إنما كان بحثاً عن أسلحة أو مفرقات تأميناً لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب وخطف الطائرات إبان أو بعد إقلاعها فان ذلك التفتيش لا مخالفه فيه للقانون إذ هو من الواجبات التي تملئها عليه الظروف التي يؤدي فيها هذا الواجب بناء على التعليمات الصادرة إليه في هذا الشأن فهو بهذه المثابة لا يعد تفتيشاً بالمعنى الذي قصد الشارع اعتباره عملاً من أعمال التحقيق يهدف إلى الحصول على دليل من الأدلة ولا تملكه إلا سلطة التحقيق أو

بإذن سابق منها وإنما هو إجراء إدارى تحفظى لا ينبغى أن يختلط مع التفتيش القضائى ولا يلزم لإجرائه أدلة كافية أو إذن سابق من سلطه التحقيق ولا تلزم صفة الضبط القضائى فيمن يقوم بإجرائه فإذا أسفر هذا التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمره إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى رفض الدفع ببطلان التفتيش يكون قد أصاب صحيح القانون ، هذا بالإضافة إلى أن الحكم استخلص سائغا - فى رده على الدفع - رضا الطاعن بالتفتيش ، وإذ كانت المحكمة قد استخلصت فى حدود السلطة المخولة لها و من الأدلة السائغة التى أوردتها أن رضا الطاعن بالتفتيش كان غير مشوب وأنه سبق إجراء التفتيش وكان الطاعن يعلم بطروفه ومن ثم فإن تفتيش الضابط للطاعن وضبط المخدر معه يكون صحيحا ومشروعا ويكون الحكم إذ اعتبره كذلك ودان الطاعن استنادا إلى الدليل المستمد منه لم يخالف القانون فى شىء ويكون النعى عليه فى هذا الصدد فى غير محله .

( الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٠/٢ )

## التلبس بأحد جرائم المخدرات

### الأساس القانوني

( تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة.

وتعتبر الجريمة متلبسا بها إذا اتبع المجني عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصياح أثر وقوعها ، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك ) .

□ المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية □

### التلبس بالمخدرات - الدخول الصحيح لدراسة القضية

التلبس هو التزامن بين ارتكاب الجريمة واكتشافها وهو ظرف زمني يتعلق بارتكاب المتهم لجريمته واكتشاف السلطات لها ، ومن ثم فليس للتلبس أي دلالة موضوعية تتعلق بموضوع الجريمة أو تؤثر في أركانها وعناصرها ، والتلبس بالجريمة يعني التعاصر أو التقارب بين لحظتين ، لحظة وقوع الجريمة ولحظة اكتشافها ، فالتلبس حالة أو صفة لواقعة محددة هي الجريمة ، كما أن التلبس وصف خاص بالجريمة يفيد معني التقارب الزمني بين تمام وقوع الجريمة وكشفها ولا يتعلق التلبس بالجريمة ككيان موضوعي لها أركانها وعناصرها .

فحالة التلبس - حالة قائمة بذاتها تعني أن السلطات اكتشفت وقوع الجريمة في ذات وقت ارتكابها أو في وقت مقارب لوقوعها .

والجريمة " ونعني أحد جرائم المخدرات " - هي كيان قانوني قائم بذاته عندما تقع أما أن

تكتشفها السلطات وأما لا تكتشفها وإذا اكتشفتها السلطات فالتساؤل ٠٠٠

متى وقعت الجريمة ٢٠٠٠ ؟

متى اكتشفها السلطات ٢٠٠٠ ؟

والإجابة على هذا التساؤل يؤدي إلى أحد نتيجتين

النتيجة الأولى :- أن الجريمة ضبطت فى حالة تلبس.

النتيجة الثانية :- أن الجريمة ضبطت فى غير حالة تلبس.

خصوصية التلبس فى جرائم المخدرات

التلبس هو التعاصر أو التقارب بين لحظتين ، لحظة ارتكاب الجريمة أى لحظة وقوعها ، ولحظة اكتشافها . فجوهر التلبس زمن ، وحل أى قضية تلبس يكمن فى إدراك لحظتين.

اللحظة الأولى ٢٠٠٠ متى وقعت الجريمة.

اللحظة الثانية ٢٠٠٠ متى اكتشف وقوع الجريمة .

ولان الغاية من هذا الباب دراسة التلبس بجرائم المخدرات علماً وعملاً ، فأنا نطرح المشكلات العملية التي تثيرها دائماً حالة التلبس بجرائم المخدرات ، وبالادق قضية التلبس بالمخدر

المشكلة الأولى ٢٠٠٠ لحظة التلبس بجريمة المخدرات

التلبس كطرف زمني : الزمن جوهر التلبس وأساسه ، فالتلبس بالجريمة - وكما ذكرنا - يعنى التعاصر أو التقارب بين لحظتين .

لحظة وقوع الجريمة.

لحظة اكتشاف الجريمة.

فالجريمة المتلبس بها أى بارتكابها هي تلك الجريمة التي تعاصر أو تقارب زمن وقوعها من زمن اكتشافها وعلى ذلك فالجريمة فى مجال تحديد زمن اكتشاف وقوعها ٢٠٠٠ نوعان.

جريمة متلبس بوقوعها ---- أي اكتشفت أثناء ارتكابها أو عقب ارتكابها بفترة وجيزة.

جريمة غير متلبس بوقوعها ---- أي أنها وقعت ولكن السلطات لم تعلم بوقوعها إلا بعد فوات فترة زمنية طويلة.

فالجريمة " ومنها جرائم المخدرات " في مجال علم السلطات بها ووقت هذا العلم نوعين وبالأدق حالتين.

جريمة غير متلبس بوقوعها

جريمة متلبس بوقوعها

والتساؤل ٠٠٠ ما هو معيار الزمن في التلبس ، وبمعني آخر ... متى تكون الجريمة في حالة تلبس ، ومتى لا تكون ٥٠٠٠

يقصد بمعيار الزمن في حالة التلبس بيان المساحة الزمنية التي تظل خلالها الجريمة في حالة تلبس ، والواقع أن المشرع - وكما سيلي في شرح حالات التلبس اعتمد معياراً زمنياً في تحديد مدي توافر حالة التلبس من عدم توافرها وبناء عليه ، فان حالة التلبس تعد قائمة في ثلاث حالات زمنية وبمعني آخر تعد الجريمة متلبسا بها في ثلاث حالات زمنية هي:

اكتشاف الجريمة وهي في مجري نفاذها .

اكتشاف الجريمة أثر وقوعها ببرهة قصيرة.

اكتشاف الجريمة اثر وقوعها بوقت قصير.

حساب زمن التلبس بالدقائق أو بالساعات أو بالأيام

لم يورد المشرع لحالة التلبس معياراً جازماً يحسب بالدقائق أو بالساعات أو بالأيام ، وكل ما في الأمر أن المشرع أورد من الكلمات والعبارات ما يدل حتما على قصر الوقت أو الزمن الذي توجد فيه الجريمة في حالة تلبس.

الكلمات والعبارات التي استعملها المشرع للتدليل على قصر زمن التلبس.

حل ارتكابها .

عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة .

إثر وقوعها .

بوقت قريب .

قياس الزمن في محضر التلبس ودور الدفاع .

التساؤل ٠٠٠ كيف يصل الدفاع من خلال الثابت بمحضر الضبط إلى القول ( الدفع ) بانتفاء

حالة التلبس ٩٠٠٠

لا حديث عن حالة تلبس بالمخدرات إلا بتحديد الوقت أو الزمن الواقع بين ارتكاب الجريمة

واكتشافها - الأمر الذي يترجم عمليا في صورة تساؤلين يثيرها دائما الدفاع في مجال البحث

عن البراءة لانتفاء حالة التلبس بمضي الزمن .

التساؤل الأول ٠٠٠ متى وقعت الجريمة ٩٠٠٠

التساؤل الثاني ٠٠٠ متى اكتشف الجريمة ٩٠٠٠

فإذا طال الوقت أو الزمن الواقع بين ارتكاب الجريمة واكتشافها تلاشت حالة التلبس ، ويكون

الدفع بانتفاء حالة التلبس ( في أي صورة من صورها ) دفعا قانونيا مؤثرا وفعالا ، والتلبس

وكما ذكرنا يفترض بل يقتضي تعاصر أو تقارب زمن ارتكاب الجريمة مع زمن اكتشافها ، فيكون

لهما ذات الحيز الزمني ، بالأدنى حيز زمني متقارب ، أما إذا فصل بين الجريمة ووقوعها وبين

اكتشافها حيز زمني طويل فتنتفي حالة التلبس .

التأصيل القانوني والعملي للدفع بانتفاء حالة التلبس لفوات الزمن بين وقوع الجريمة واكتشافها .

التأصيل القانوني :- المشرع وحده من يحدد حالات التلبس ، ولذا فان التلبس في أي صورة من

صورة إرادة مشرع ، والمشرع ذاته قيد التلبس بزمن فلا تلبس إلا في أحد صور الأزمنة التي أوردتها



أثارها ، لذا فإن إثبات مأمور الضبط أي حالة خلاف تلك الحالات ينفي كون الجريمة فى حالة تلبس لوقوعها خارج الحيز الزمنى للتلبس كزمن.

الاستدلال على وجود حالة التلبس من خلال محضر التلبس.

التلبس ٠٠٠ البيانات الدالة عليه ٠٠٠ محضر التلبس

ألزمت المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية مأمور الضبط القضائي فى حالة التلبس بجناية أو بجنحة أن ينتقل فوراً إلى محل الواقعة ( الجريمة المدعى وجودها فى حالة تلبس ) وأن يعاين الآثار المادية للجريمة ويحافظ عليها ويثبت حالة الأماكن والأشخاص ، ومقتضى ذلك - متى تم بدقه وصدق - أن يكون ما أثبته مأمور الضبط القضائي لواقع ما شاهده بشخصه وما قام به من معاينات لحالة الأشياء والأشخاص يتم التأكد والتثبيت من وجود الجريمة فى حالة تلبس من عدمه.

وعملاً ٠٠٠ فإن الدفاع يستخلص وجود حالة التلبس أو انتفاءها من خلال ما يثبته مأمور الضبط القضائي بمحضره على النحو الذي سيلي.

ضياح أدلة الجريمة وتماحي أثارها كدليل على انتفاء التلبس.

نكرر أن مجرد اكتشاف السلطات لجريمة وقعت لا يعنى كونها فى حالة تلبس بل يتحتم للقول بوجود الجريمة متلبسا بها.

أولاً :- أن تقع جريمة وتكتشفها السلطات.

ثانياً :- أن تكتشف الجريمة فى غضون المدة أو المدد المسموح بها والمنصوص عليها بنص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

وواقع الحال أو ما يجري العمل عليه أن مأمور الضبط القضائي يعتبر اكتشافه - مجرد اكتشافه للجريمة - تلبسا بها سواء بعد زمن وقوعها أو قرب . بمعنى أن مأمور الضبط القضائي بمجرد

إبلاغه بالجريمة ومشاهدته لأي شيء يتعلق بها أو حتى عدم شهادته يعتبر الجريمة متلبسا بها - وغايته من تلك رغبته في ممارسة السلطات الاستثنائية التي يخولها القانون لمأمور الضبط في حالة الجرائم المتلبس بها من حق القبض والتفتيش والضبط.

وممكن الخطورة أن مأمور الضبط القضائي يبدأ بالفعل في ممارسة كافة الصلاحيات التي يخولها القانون له في حالة التلبس ( قبض - تفتيش ) إلا أن ثمة خطأ جسيم يأتيه مأمور الضبط القضائي ولا مفر منه ويتعلق بما يثبته مأمور الضبط بمحضر عن الآثار المادية التي خلفتها الجريمة وحالة الأشخاص والأمكنة.

فمأمور الضبط يدعي أولا وجود الجريمة في حالة تلبس ابتغاء ممارسة سلطتي القبض والتفتيش ، إلا أن ما يثبته مأمور الضبط عن الآثار المادية التي خلفها الجريمة وحالة الأشخاص والأمكنة تنفي مطلقا وجود الجريمة في حالة تلبس والحال حينئذ أن مأمور الضبط القضائي قد اختلق أو افتعل حالة التلبس تلك وصولا إلى ممارسة سلطتي القبض والتفتيش.

وثمة مشكلة مثارة تتعلق بالجرائم التي لا يتخلف عنها آثار مادية يمكن لمأمور الضبط القضائي أن يشاهدها ويثبتها بمحضرة كجرائم السرقة بالنشل والشروع في القتل في بعض صورة وحالاته.

## التلبس بجرائم المخدرات

حالات لا تتوافر فيها حالة التلبس

حالات تتوافر فيها حالة التلبس

المدخل الصحيح

لمعرفة مدى توافر أو انتفاء حالة التلبس بجريمة مخدرات

من هو المتهم في قضايا التلبس بالمخدرات ٩٠٠٠

يسبق الإجابة على هذا التساؤل الهام أن نكرر أن التلبس لا يعني سوي وقوع الجريمة ، لكنه لا ينبئ بالضرورة عن ارتكبتها ، وبمعنى أدق أن التلبس ظرف أو حالة ترتبط بالجريمة ذاتها لا يمن ارتكبتها ، والمستفاد من نص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يتحتم لاتهام شخص ما بارتكاب جريمة متلبس بها أن تتوافر ضد هذا الشخص دلائل كافية على ارتكاب الجريمة ، وبذا يمكننا تعريف المتهم بأنه شخص توافرت في حقه دلائل كافية على ارتكاب الجريمة المتلبس بها. تعريف المتهم بأنه شخص توافرت في حقه دلائل كافية على ارتكاب الجريمة المتلبس بها يطرح علما وعملا عدة تساؤلات هامة بل خطيرة.

ما هي الدلائل ٠٠٠ وما هي الدلائل على ارتكاب جريمة ٩٠٠٠

مفهوم الدلائل

الدلائل هي وقائع محددة ، ظاهرة وملموسة ، يستنتج منها أن شخصا معينا هو مرتكب الجريمة ويلزم أن تكون كافية على حمل الاتهام.

والدلائل في تعريف آخر

هي العلامات المستفادة من ظاهر الحالة وهي وصف يشير إلى الشبهات أو العلامات الخارجية

التي ينبغي أن توجه بذاتها إصبع الاتهام إلى متهم بعينه ، وعلى ذلك فإن مطلق الظن أو الشك لا يعد من الدلائل وبالتالي لا يجيز القبض لأنه لا يستند إلى واقعة محددة تعززه ، وإنما هو الحدس والظن والرجم بالغيب.

الدلائل الضعيفة - الواهية.

الدلائل على التحديد السابق تجيز القبض على الشخص وتقييد حريته وهى أثنى ما يملك ، لذا يتحتم أن تكون تلك الدلائل كافية وواضحة ، وتكون كذلك إذا كانت على درجة من القوة أو الوضوح يصح معها فى الإفهام إسناد جريمة معينة إلى شخص معين ، وعلى ذلك فإن الدلائل الضعيفة هي التي يأبى العقل معها أولاً يطمئن إلى نسبة الجريمة إلى المجرم.

أمثلة للدلائل الضعيفة والتي لا تجيز بمفردها القبض.

وجود الشخص بالقرب من مسرح الجريمة.

ارتباك الشخص لدي رؤيته لمأمور الضبط القضائي.

وجود خلاف بين المجني عليه والشخص المشتبه فيه.

سبق ارتكاب الشخص لجريمة مماثلة.

مأمور الضبط القضائي وسلطته فى تقدير وجود الدلائل وكفايتها.

وجود الدلائل وكفايتها أمر أو كله المشرع ابتداءً لمأمور الضبط القضائي على أساس أنه تواجد على مسرح الجريمة وإدراك الجريمة بأحد حواسه ومن ثم يكون قريباً من الآثار والأدلة التي خلفتها الجريمة ، وتقدير مأمور الضبط القضائي لوجود الدلائل من ناحية وكفايتها من ناحية أخرى على النحو السابق لا يعني انفراد به هذا التقدير ، فهذا التقدير يخضع لسلطة جهة التحقيق وانتهاءً لتقدير محكمة الموضوع ، وتقدير مأمور الضبط القضائي للدلائل من حيث وجودها وكفايتها يريد إلى معيار منطوق العقل فإذا أُنْفِق تقدير رجل الضبط مع هذا المنطق سلم إجراؤه ( صح إجراء القبض ) وأن خالفه بطل ( بطلان القبض ) .

## الدلائل الكاذبة والمتهم سيئ الحظ.

الدلائل ليست أدلة ، لكنها كما ذكرنا مجرد شواهد وإمارات يستنتج منها مأمور الضبط القضائي أن شخصا ما هو المتهم بارتكاب الجريمة المتلبس بارتكابها ، ومتى كانت هذه الإمارات والشواهد ترشح توجيه الاتهام ضد شخص معين هو المتهم ، فإن قيام مأمور الضبط القضائي بالقبض عليه يصير إجراء صحيحا لا مطعن عليه.

ومتى كان مأمور الضبط القضائي قد اعتمد فى تقدير وجود هذه الدلائل وفى كفايتها - وكما سلف - على منطق العقل السليم فلا مأخذ عليه فيما قام به من قبض على المتهم.

والتساؤل ٠٠٠ ماذا لو كانت الوقائع التي بني القبض عليها غير صادقة الدلالة ٥٠٠٠

إن التزام مأمور الضبط القضائي ينحصر فى تقدير وجود وكفاية الدلائل وفق معيار العقل والمنطق فإذا أتضح فيما بعد القبض أن الدلائل غير صادقة فإن ذلك لا يؤدي إلى بطلان القبض على أساس أن الدلائل وقت القبض على المتهم كانت موجودة وكافية لتبرير القبض.

## انتفاء الدلائل - عدم كفاية الدلائل كسبب للقضاء بالبراءة.

توجيه الاتهام إلى شخص بعينه يستلزم وجود دلائل كافية ووجود الدلائل وكفايتها على النحو السابق - هما المبرر القانوني الوحيد لصحة القبض على شخص ما باعتباره المتهم ، ولذا يبطل القبض ويبطل أي دليل استمد منه أو ترتب عليه إذا انتفت تلك الدلائل أو كانت غير كافية. ذلك أن المشرع يحدث مقابلة دقيقة بين حق الفرد فى حرته الشخصية كحق طبيعي وحق المجتمع فى مكافحة الجريمة بالقبض على مرتكبها فيرجح الأول . مادامت الدلائل على صحة إسناد التهمة إلى شخص مرتكبها غير كافية ومن باب أولى منتفية.

وبطلان القبض لانتهاء الدلائل على إسناد التهمة إلى شخص معين أو عدم كفايتها يترتب عليه وكما سلف بطلان أي دليل استمد من هذا القبض الباطل أو ترتب عليه ، ومسألة تقدير وجود الدلائل وكفايتها من أصعب ما يواجه الدفاع وصولا إلى الدفع ببطلان القبض وما تلاه

من إجراءات إذ على الدفاع أن يتتبع ما أوردته مأمور الضبط القضائي بمحضرة عن وجود تلك الدلائل ومبلغ كفايتها ، ويمكن الصعوبة أن مأمور الضبط إما أن يورد ما يدل على تلك الدلائل فى عبارات فضفاضة غير منضبطة لغويا ولا يوردها مطلقا اكتفاء منه ببيان الجهد الذي بذله للقبض على المتهم كتسبب شخصي منه على وجود تلك الدلائل وكفايتها .

ومما يزيد صعوبة دور الدفاع فى نفي دلائل الاتهام أو عدم كفايتها أن مرد هذا الإثبات ما أوردته مأمور الضبط القضائي بمحضرة .

( من المقرر أن بطلان القبض " لعدم مشروعيته لعدم كفاية دلائل الاتهام أو انتفاءها " ينبنى عليه عدم التعويل فى الإدانة على أي دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه ) .

□ طعن رقم ٤٧٩١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٤ □

أن إبطال القبض على المطعون ضده - لعدم كفاية دلائل الاتهام أو لانتفاء هذه الدلائل - لازمة بالضرورة إهدار كل دليل أنكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتداد به فى إدانته .

□ طعن ١٣٥٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٢/٤/١١ □

الدفع بانتفاء دلائل الاتهام أو بعدم كفايتها .

الدفع بانتفاء دلائل الاتهام أو عدم كفايتها لتوجيه الاتهام وبالتالي القبض على الشخص " المتهم " دفع جوهرى تلتزم المحكمة بالتعرض له إثباتا ونفيا بأسباب منطقية سائغة مستمدة من ظروف الإجراء - القبض - وملابساته الثانية بالأوراق ولذا فان الفصل فى موضوع القضية دون الرد على الدفع ببطلان القبض لانتفاء الدلائل أو لعدم كفايتها قصور فى إيراد الأسباب يبطل الحكم .

والدفع ببطلان القبض لانتفاء دلائل أو عدم كفايتها دفع موضوعي بمعنى أنه دفع بيدي أمام محكمة الموضوع لا إمام قضاء النقض لكونه يحتاج دائما إلى تحقيق فى الموضوع وبحث فى الظروف التي سبقت إجراء القبض ، ومفهوم المخالفة فانه يجوز إبداء هذا الدفع أمام قضاء الموضوع إذا كانت مقوماته واضحة فى أوراق الدعوى والحكم وليست هناك حاجة لإجراء تحقيق

أوبحث فى الموضوع.

## الحالة الأولى للتلبس بجريمة مخدرات

مشاهدة الجريمة حال وقوعها

التلبس بمشاهدة الجريمة حال ارتكابها يعني تعاصر زمن وقوع الجريمة مع زمن اكتشافها حيث تشاهد الجريمة في ذات اللحظة التي تقع فيها . فيكون لوقوع الجريمة واكتشاف السلطات لها ذات الحيز الزمني.

الحيز الزمني للفعل المكون للجريمة أو للركن المادي

الحيز الزمني للمشاهدة أو التلبس

وحدة الحيز الزمني للفعل المكون للجريمة وللمشاهدة أو التلبس

واعتبار مشاهدة الجريمة حال أو أثناء وقوعها أحد حالات التلبس يثير تساؤلاً هاماً ٠٠٠ ما المقصود بمشاهدة الجريمة وهل المقصود بالمشاهدة مجرد الرؤية أو الإبصار ٩٠٠٠ مفهوم مشاهدة الجريمة رؤية الجريمة.

لا يقصد بمشاهدة الجريمة مجرد رؤيتها أي إبصارها بالعين ، فللمشاهدة مفهوم أوسع من ذلك يعني إدراك وقوع الجريمة بأي حاسة من الحواس ومن ثم فالمقصود بالمشاهدة هو المعنى العام للإدراك وليس المعنى الخاص بالرؤية.

الحواس أداة الإدراك والمعرفة

حاسة البصر.

حاسة السمع.

حاسة الشم.

حاسة اللمس.

حاسة التذوق.

أولا

إدراك حالة التلبس بحاسة البصر

رؤية الجريمة وهي تقع وتتم.

يتحقق التلبس بهذه الحاسة ( حاسة البصر ) برؤية مأمور الضبط الجريمة وهي في مجري نفاذها أي وهي تقع وتتم كان يبصر مأمور الضبط القضائي شخصا يخطف سلسلة ذهبية من عنق فتاه أو يضع يده في جيب غيره وينشل حافظته أو يشعل النار في مسكن أو محل ، فمأمور الضبط القضائي في تلك الحالة يشاهد - يبصر - الركن المادي للجريمة أو جزء منه.

من قضاء النقض في تحقق التلبس بالرؤية - الإبصار

( أن رؤية ضابط الشرطة المتهم وهو يغمد سلاحه الأبيض " مطواة " بجسم المجني عليه هو تلبس صحيح لا مرأى فيه ) .

□ الطعن ٢٦٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١/٤

( أن رؤية مأمور الضبط القضائي المتهمه وهي تلقي بالمخدر ذلك تلبس بجريمة إحراز جواهر مخدر ) .

□ الطعن ١٤٤٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٨

( أن مجرد رؤية المتهم المطعون ضده حاملا سلاحا يجعله في حالة تلبس بجريمة إحراز سلاح ) .

□ الطعن ٩٧٦ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣

( أن مشاهدة مأمور الضبط القضائي للمتهمين وهم يشعلون النار بمخازن الشركة التي يعملون بها يجعل الجريمة في حالة تلبس ) . □ الطعن ٥١٤ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٦

موضوع - محل - الرؤية أو المشاهدة

ماذا يشاهد مأمور الضبط القضائي . . . ؟

الرؤية أحد وسائل إدراك مأمور الضبط القضائي للجريمة ، ومحل الرؤية أو المشاهدة الجريمة ذاتها وليس المجرم ، فالتلبس حالة نعم ، لكنها حالة تلازم الجريمة لا المجرم ، ومن ثم يتصور وجود الجريمة في حالة تلبس حال أن مرتكبها بعيدا عن مسرح الجريمة ، ولكون حالة التلبس حالة تلازم الجريمة لا مرتكبها فان المشرع الزم مأمور الضبط القضائي في الجرائم المتلبس بها ( جنابة - جنحة ) أن ينتقل فورا إلى شرح الجريمة ويعاين الآثار المادية التي خلفتها الجريمة ويثبت بمحضرة حالة الأشخاص والأماكن .

ثانيا

إدراك حالة التلبس بحاسة السمع

يتصور تحقق حالة التلبس بالجريمة بحاسة السمع في حالتين ، الحالة الأولى ان يكون الكيان القانوني للجريمة المتلبس بها محض ألفاظ وعبارات كما هو الحال في جرائم القذف والسب ، الحالة الثانية سماع مأمور الضبط القضائي ما ينبئ عن وقوع جريمة كصوت طلق ناري أو صوت استغاثة .

إدراك مأمور الضبط القضائي للجريمة بحاسة السمع لا يعني تحقق حالة التلبس بالرواية عن الغير .

يتحقق التلبس كما أوضحنا سلفاً في هذه الحالة بسماع مأمور الضبط القضائي للألفاظ والعبارات التي إما أن تشكل في ذاتها جريمة أو تنبئ بذاتها عن حصول جريمة متلبس بها يختلف كليه عن نقل رواية الجريمة إليه ، لأنه وأن كانت وسيلة الإدراك في الحالتين هي السمع - حاسة السمع - إلا أنه يشترط في السمع كوسيلة إدراك للجريمة المتلبس بها أن يكون ما تم سماعه مصدرة المباشر الجريمة المتلبس بها ، كواقعة القذف والسب أو كواقعة سماع صوت الطلق الناري وعموماً فإنه

يشترط أن يكون إدراك مأمور الضبط القضائي للجريمة المتلبس بها إدراك مصدره ذات الجريمة لا ما ينقله الغير عنها .

#### اعتراف المتهم وهل تتحقق به حالة التلبس ... ٩

الاعتراف لفظياً هو مجموع العبارات والكلمات التي تحمل إقراراً من شخص ما بارتكاب جريمة ، ووسيلة إدراك مأمور الضبط القضائي لذلك حاسة السمع ، ورغم ان هذا الإدراك يقيني بمعنى حقيقته إلا انه - الاعتراف مجرد الاعتراف- لا تتحقق به حالة التلبس إلا اذا تزامن وتعاصر وقت الإدلاء بالاعتراف مع وقت ارتكاب الجريمة ، فجوهر التلبس في حالاته الأربعة لا يعني سوي قرب زمن وقوع الجريمة مع زمن اكتشافها ، ولذا فان الاعتراف لا يخلق بذاته حالة تلبس.

من قضاء النقض في بيان إدراك التلبس بالسمع.

( إن مشاهدة الضابط للمتهم يقف على باب الكشك وسماعه أصوات ارتكاب الفحشاء تنبعث من داخله كاف لقيام حالة التلبس التي تبيح لرجال الضبط القضائي دخول المحل ، إذ أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ويكفي أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك يقينياً لا يحتمل شك ) .

□ نقض ٢٧/٢/١٩٨٠ المكتب الفني س ٣١ ص ٣٠٢ □

( إن سماع مأمور الضبط القضائي لصوت استغاثة من داخل مسكن يعقبه صوت طلق ناري يجعل من مأمور الضبط أمام حالة تلبس صحيحة قانوناً ولا يضحد ذلك القول بأن مأمور الضبط لم يري من أطلق العيار الناري إذ أن إدراك التلبس لم يشترط القانون فيه حاسة دون غيرها مادامت تؤدي إلى الإدراك الصحيح غير المعيب ) .

□ الطعن ٥٤٦٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٨/١/٤ □

( تتوافر حالة التلبس بتسمع عضو الرقابة الإدارية للحديث الذي دار بين المتهم وبين الموظف المبلغ في مسكن هذا الأخير ) .

□ الطعن ٦٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٨ □

( يكفي للقول بحصول حالة التلبس قانوناً أن يكون شاهداً مأمور الضبط القضائي - قد حضر ارتكابها بنفسه وأدراك وقوعها بأي حاسة يتساوى في ذلك إدراكها بالرؤية أو بالسمع أو بالشم متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً ) .

□ الطعن ٤٧٤٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١ □

( من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بإحدى حواسه ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود ) .

□ الطعن ٢٥٦٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٢ □

( حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها أو إدراكها بإحدى حواسه ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماحي حتى أثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها ) .

□ الطعن ١٤٧٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥ □

( يكفي للقول بحصول حالة التلبس قانوناً أن يكون شاهداً مأمور الضبط القضائي - قد حضر ارتكابها بنفسه وأدراك وقوعها بأي حاسة يتساوى في ذلك إدراكها بالرؤية أو بالسمع أو بالشم متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً ) .

□ الطعن ٤٧٤٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١ □

## إدراك حالة التلبس بحاسة الشم

إدراك الجريمة في حالة التلبس عن طريق حاسة الشم يفترض نوعية محددة من الجرائم وهي التي ينتج عن ارتكبتها انبعاث روائح مميزة يمكن إدراكها بحاسة الشم كجرائم تعاطي بعض أنواع المخدرات وكجرائم الحريق العمدي أو مخالفة اشتراطات قانون البيئة ، ويتحقق التلبس بهذه الحاسة بشم مأمور الضبط القضائي للرائحة المنبعثة والناجمة عن وقوع الجريمة والتي تنبئ عن وقوعها ، وتعد تلك الروائح المظاهر الخارجية التي تدل بصدق على وقوع الجريمة وكما ذكرنا آنفاً فإن مأمور الضبط القضائي يثبت بمحض الضبط وبدقة ماهية ما أدركه تحديداً ليبرر القول بوجود الجريمة في حالة تلبس بما يبيح له سلطتي القبض والتفتيش.

من قضاء النقض في بيان إدراك حالة التلبس بحاسة الشم

## دائرة انتشار المخدر مكانياً

( متى كان الثابت أن المتهم هو الذي فتح بنفسه الحقيبة المشتبّه فيها فلما فتحها تصاعدت منها رائحة الأفيون ، فانبعاث هذه الرائحة من الحقيبة يعتبر تلبساً بجريمة إحراز مخدر يخول من شمه من رجال الضبط القضائي سلطتي القبض والتفتيش ) .

□ الطعن ١٥٦٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٤ □

انبعاث روائح معينة تنبئ عن وقوع جريمة يشمها مأمور الضبط القضائي.

( ليس في القانون ما يمنع المحكمة - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - من الاستدلال على قيام حالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال الشاهد من شمه رائحة المخدر منبعثة من السيارة التي يمتلكها المتهم ويقودها بنفسه ) .

□ الطعن ١١١٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٢ □

### إدراك حالة التلبس بحاسة اللمس

يتحقق التلبس بهذه الحاسة بلمس مأمور الضبط القضائي لشيء يحوي جريمة دون تعمد البحث أو التفتيش كان يلمس مأمور الضبط القضائي عفواً ملابس شخص ما فتقع يده على سلاح بارز. وجدير بالذكر أن إدراك حالة التلبس بحاسة اللمس يواجهه بمشكلة هامة مقتضاها أن حاسة اللمس كأحد وسائل الإدراك والمعرفة لا تتصدى أولاً لتعمل إلا بصدد الأشياء غير المرئية أو الغير واضحة الأمر الذي قد يتعارض مع مفهوم حالة التلبس بما تفترضه من وضوح المظاهر الخارجية أو وضوح الآثار التي تتخلف عن الجريمة ، إلا أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها في تقدير الدليل لها الأخذ بما أسفرت عنه حاسة اللمس من إدراك لوقوع الجريمة ، وخلاصة ما يمكننا قول أن حاسة اللمس قد تؤدي بالفعل إلى إدراك وقوع جريمة ويكون اللمس هو وسيلة التثبيت من وقوع الجريمة أو وسيلة إدراك المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوع الجريمة.

من قضاء النقض في بيان إدراك حالة التلبس بحاسة اللمس

( إذا كانت الثابت من الحكم أن الشاهد - مأمور الضبط القضائي - وحال وجودة بأحد وسائل المواصلات العامة وبسبب الزحام لمس عفواً ملابس المتهم فوقعت يده على مسدس فإن الجريمة تكون في حالة تلبس ولا يقدر في ذلك أن مأمور الضبط لم يري السلاح ( المسدس ) بل إدراكه بحاسة اللمس ، لأن المشرع لم يحدد وسيلة بعينها لإدراك حالة التلبس فكما يصح إدراك الجريمة بمشاهدتها يصح إدراكها بحاسة اللمس مادام الشاهد لم يتعمد الاحتكاك بالمتهم أو تفتيشه ) .

□ الطعن ١٤٣٩ لسنة ٧٠ جلسة ٢٠٠١ □

## خامساً

### إدراك حالة التلبس بحاسة التذوق

حاسة التذوق كأحد وسائل الإدراك لحالة التلبس تقتضي بطبيعتها كذلك نوعيه خاصة من الجرائم وهي تتعلق دوماً بقضايا الأطعمة والأشربة وما يطرأ عليهما من تغيرات تؤدي إلى فسادها وبالتالي إحداث تغير في الطعم والمذاق ويتحقق التلبس بهذه الحاسة إذا ما تناول مأمور الضبط أحد الأطعمة أو المشروبات وتبين فساده لتغير طراً على نكهته الطبيعية أو المعتادة.

وحاسة التذوق كغيرها من الحواس كوسيلة إدراك ومعرفة وتميز إلا إنها وكما سبق تنحصر وظيفتها ودورها في مجال معرفي معين هو ما تعلق بالطعم والمذاق ، ولذا فإن اعتماد الحكم على حاسة التذوق للقول بحصول حالة تلبس بجريمة فساد أغذية أو مشروبات أمر غير مستبعد ذلك أن حرية المحكمة في تقدير الدليل يمنحها حق استخلاصه من أي مصدر مادام المصدر غير محظور قانوناً والثابت أن كل الحواس سواء في إدراك حالة التلبس مادام الإدراك يقينياً دون شك أو تأويل أو احتمال .

من قضاء النقض في بيان إدراك حالة التلبس بحاسة التذوق

( إذا كانت الواقعة - وكما أثبتها الحكم - أن الشاهد - مأمور الضبط القضائي تناول مشروب - وما أن تناوله إلا وإدراك فساداً للتغير الواضح في الطعم والرائحة فإن حالة التلبس تكون قائمة قانوناً ) .

□ الطعن ١٣٥٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٤ □

### مشكلة خداع الحواس وأثره على قيام حالة التلبس

يقصد بخداع الحواس أن يكون الإدراك المتحصل عن استخدام مأمور الضبط القضائي لأحد حواسه في إدراك حالة التلبس - إدراك ناقص أو معيب كان يلتبس الأمر على مأمور الضبط

القضائي فلا يدرك بشكل يقيني وقوع الجريمة أو المظاهر الخارجية والتي تنبئ عن وقوعها وأي كانت وسيله إدراك الجريمة ومظاهرها الخارجية ( رؤية - سمع - لمس - تذوق - شم ) فانه يشترط حماية للحرية الشخصية أن تكون يقينية.

من قضاء النقض في اشتراط حصول الإدراك اليقيني للجريمة أي كانت وسيلة أو حاسة الإدراك. ( حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها أو إدراكها بحاسة من حواسه ).

□ الطعن ٨٩٥٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٤ □

( حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بإحدى حواسه ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود ).

□ الطعن ٨١١١ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٢ □

( ويكتفي لتوافرها - حالة التلبس - أن يكون مأمور الضبط القضائي حضر ارتكابها بنفسه أو أدراك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتمل الشك ).

□ الطعن ٦٤٥٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٤ □

#### الحالة الثالثة للتلبس بجريمة مخدرات

تتبع المجني عليه أو العامة للمتهم مع الصباح

التلبس بتتبع الجاني ( المتهم ) أثر وقوع الجريمة يعني أن الجريمة قد وقعت ولكن ثمة فارق زمني بين وقوع الجريمة واكتشافها ، ومن ثم فان الحيز الزمني لوقوع الجريمة لا يتعاصر مع الحيز الزمني لاكتشافها بل ثمة تداخل أو تقارب بينهم.

الحيز الزمني لوقوع الجريمة

الحيز الزمني لاكتشاف الجريمة بتتبع المجني عليه أو العامة للمتهم مع الصياح

التلبس بتتبع المجني عليه أو العامة للمتهم تلبس حكمي لأن لوقوع الجريمة حيز زمني مختلف عن الحيز الزمني لاكتشافها وأن ثمة تداخل بينهما وهو ما يبرر التلبس بما يرتبه عليه القانون من سلطات استثنائية لمأمور الضبط القضائي.

التتبع كأداة اتهام في الجريمة المتلبس بها

يقصد بالتتبع المطاردة ، والتتبع يتضمن اتهاماً صريحاً من أفراد قد يكون من بينهم شهود رؤية ، ووفق صريح النص فإنه يشترط أن يكون التتبع مصحوباً بالصياح كأحد أساليب توجيه الاتهام وحصره في شخص بعينه.

ولا يشترط في التتبع أن يكون بالعدو خلف المتهم ، بل يتحقق التتبع بمجرد الصياح للقبض على المتهم ولو لم يصحبه عدو أو تتبع مادي . فغاية التتبع توجيه الاتهام وحصره في شخص يعينه هو المتهم ، فالتتبع أداة اتهام لا أكثر.

الخطأ في التتبع ( الخطأ في تحديد شخص المتهم ) .

يتخذ الخطأ في التتبع أحد ثلاث صور يشكل كل منها اعتداءً على حرية الشخص ( المتهم ) ويؤدي الخطأ التتبع في بعض صورة إلى انتفاء حالة التلبس كما يلي.

### الصورة الأولى

الخطأ في الشخص ( المتهم سيئ الحظ ) .

تتحقق هذه الصورة من صور الخطأ في التتبع ( المطاردة ) بمطاردة شخص غير المتهم الحقيقي ، وبالأدق القبض على شخص برئ ليس هو المتهم الحقيقي ، فالصياح كحالة مصاحبة للمطاردة قد تؤدي إلى ظهور علامات ارتباك على شخص آخر خلاف المتهم الذي يتمكن من الفرار ، فيلقي القبض خطأ على المتهم سيئ الحظ ، ورغم الخطأ في شخص المتهم إلا أن حالة التلبس تعد حينئذ

قائمة قانونا بتوافر أسس التلبس ( زمن التلبس + مظاهر خارجية تؤيد ) الأمر الذي يجوز معه رغم الخطأ في شخص المتهم القبض عليه وتمتيشه.

### الصورة الثانية

الخطأ في قياس الزمن.

تتحقق هذه الصورة من صور الخطأ في التتبع بوجود فاصل زمني طويل بين وقوع الجريمة وحصول التتبع ، كان يمر المتهم بعد عدة أيام بالمنطقة التي ارتكب فيها جريمته فيتبعه المجني عليه أو العامة ، والحال أن المفهوم المبسط للتلبس بأنه الزمن القصير بين وقوع الجريمة واكتشافها ينفي اعتبار تلك الحالة من حالات التلبس.

### الصورة الثالثة

الخطأ في تقدير المظاهر الخارجية.

تتبع المجني عليه أو العامة للمتهم وأن كان أحد حالات التلبس التي أوردها المشرع بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أن التتبع كفعل يرتبط حتما ومنطقا بفعل سابق عليه هو وقوع جريمة ، والتتبع يعني اتهاما صريحا بارتكاب الجريمة ، لذا يلزم أن يسبق التتبع وقوع جريمة بالفعل وأن يكون التتبع هو أداة الاتهام فيها ، فالتتبع المجرد أي الخالي من وجود جريمة سابقة عليه لا يخلق أحد حالات التلبس قانونا والقول بغير ذلك عبث ، فيتحتم وجود جريمة ، ويتحتم وجود مظاهرها الخارجية.

## الحالة الثانية للتلبس بجريمة مخدرات

### مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة

التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة يعني أن الجريمة قد وقعت بمعنى تمام حدوثها لكن اكتشافها ( إدراك مأمور الضبط القضائي لها بأي حاسة من حواسه ) تراخي فلم يتعاصر مع وقوعها فلم يشاهد مأمور الضبط القضائي أي ركنها المادي وهو يقع ويتم ، فثمة فارق زمني بين وقوع الجريمة واكتشافها عبر عنه النص بالبرهة اليسيرة أي اللحظة أو اللحظات القصيرة فالحيز الزمني لوقوع الجريمة يتقارب مع الحيز الزمني لاكتشافها دون أن يتعاصر معه.

الحيز الزمني

للفعل المكون

للجريمة

الحيز الزمني للمشاهدة أو

التلبس أو الإدراك

تقارب الحيز الزمني للجريمة مع الحيز الزمني لمشاهدتها

التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة وتقارب الحيز الزمني لوقوع الجريمة مع الحيز الزمني لمشاهدتها - تقارب زمني دون تعاصر كما في الحالة الأولى من حالات التلبس حيث يتعاصر ويتزامن الفعل المكون للجريمة مع مشاهدتها أي التلبس بها

مفهوم مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة

في هذه الحالة من حالات التلبس لم يشاهد مأمور الضبط القضائي وقوع الجريمة ، بمعنى أنه لا يدرك بأي حاسة من حواسه وقوع الفعل المادي المكون للجريمة بل أدرك الجريمة بعد تمام وقوعها

وارتكابها ، صحيح أنها وقعت كما عبر عنها نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية منذ برهة يسيره ، إلا أنه - مأمور الضبط القضائي - لم يعاصر وقوعها .

والتساؤل ٠٠٠ ماذا يشاهد ( يدرك ) مأمور الضبط القضائي في هذه الحالة من حالات التلبس ٠٠٠ خاصة أن الجريمة تكون قد وقعت وتمت بالفعل ٩٠٠٠ ؟

التلبس بمشاهدة مأمور الضبط القضائي الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة يثير على المستويين القانوني والعملي عدة تساؤلات تتعلق بمفهوم المشاهدة ومحل المشاهدة أو موضوعها في هذه الحالة من حالات التلبس .

### معني المشاهدة

مشاهدة الجريمة لا يعني وكما سبق مجرد رؤيتها أي إبصارها بحاسة البصر بل للمشاهدة مفهوم أو سع يعني إدراك وقوع الجريمة بأي حاسة من الحواس الإنسانية مادام الإدراك يقيناً بعيداً عن الشك والظن والاستنتاج ، فكما يصح إدراك وقوع الجريمة بالرؤية يصح إدراكها بحاسة السمع أو الشم أو اللمس أو التذوق بل أن من الحواس البشرية ما لا يمكن إدراك الجريمة إلا من خلالها دون غيرها كحاسة تذوق الطعام والشراب الفاسد .

### موضوع المشاهدة

نكرر أن التلبس بمشاهدة - بإدراك - الجريمة أثر وقوعها ببرهة يسيرة يعني أن الجريمة تمت بمعني اكتمال حدوثها ، ومن ثم فإن موضوع المشاهدة في هذه الحالة من حالات التلبس لن يكون مشاهدة الجريمة في مجري نفاذها أي وهي تقع وتتم . لأنها بالفعل وقعت وتمت - بل مشاهدة الآثار التي خلفتها الجريمة ، مع اعتبار أنه يشترط في هذه الآثار - وعلى حد تعتبر قضاء النقض أن تكون لازالت بادية تنبئ عن وقوع جريمة فنار الجريمة لم تخدم بعد ودخانها لازال داخناً ، وهو ما يبرر - وحده - اعتبار الجريمة في حالة تلبس .

فالجريمة في هذه الحالة من حالات التلبس وأن وقعت فعلاً ولم تدرك السلطات لحظة وقوعها

إلا إنها وقعت منذ زمن قصير للغاية دلالة ذلك أن أثارها لازالت باقية فنار الجريمة لم تخدم ودخانها لازال داخناً.

أمثلة لحالات التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة.

مشاهدة القاتل وهو يغادر مسرح الجريمة .

مشاهدة السارق خارجاً بالمسروقات.

مشاهدة الحريق ونارها تتأجج.

### افتعال حالة التلبس

التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة ، ويعني وكما أوضحنا أن مأمور الضبط القضائي لم يشاهد الجريمة ذاتها في مجري نفاذها ووقوعها بل شاهد فقط أثارها ، صحيح أن الجريمة وقعت منذ لحظة قصيرة ( برهة يسيرة ) وأثارها لازالت باقية وواضحة وظاهرة لكنها في كل الأحوال آثار ، وتلك الآثار هي ما يعبر عنه بالمظاهر الخارجية التي تتخذ دليلاً على وجود الجريمة في حالة تلبس ، وممكن الخطورة أن بعض الجرائم لا يتخلف عن ارتكابها آثار مادية يمكن معها القول بوجود الجريمة في حالة تلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة ، فجريمة الشروع في القتل إذا لم يصب المجني عليه لا يتخلف عنها آثار مادية وكذلك جريمة السرقة بالنشل.

والتساؤل ٠٠٠ هل يشترط للقول بوجود تلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة أن يتم العثور على آثار الجريمة عقب وقوعها ٩٠٠٠

الإجابة على هذا التساؤل تقتضي إعادة الحديث عن جوهر التلبس أو ركائز التلبس كما يلي ٠٠٠

دلائل البراءة في قضايا التلبس بالمخدرات

لا حديث عن جريمة في حالة تلبس إلا إذا توافر شرطان .

الشرط الأول :- مشاهدة الجريمة ذاتها وهي تقع وبالأدنى مشاهدة مجموع المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوعها جريمة .

الشرط الثاني :- لحظة معينة يتم خلالها مشاهدة وقوع الجريمة وبالأدنى مشاهدة المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوعها .

مقتضى ذلك أنه لا تلبس دون مشاهدة الجريمة ذاتها وهي تقع ، وبالأدنى مشاهدة المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوعها منذ برهة يسيرة ( والمشاهدة بمعنى الإدراك ) والقول بعدم اشتراط وجود آثار مادية يعني فتح الباب للكيد والاختلاق لأن مجرد إدعاء المجني عليه أو غيره بوقوع جريمة دون أن يشاهدها أي يدركها أو يشاهد آثارها مأمور الضبط القضائي يعني انهيار الضوابط والضمانات التي تحيط بالتلبس كنظام استثنائي .

وإزاء ضرورة وجود مظاهر خارجية وبالأدق وجود آثار لجريمة للقول بوجود حالة تلبس . فلا تلبس في إدعاء راكب في حافلة بسرقة حافظته نقوده ما لم يتأيد ما يزعمه بأحد المظاهر الخارجية التي يمكن مشاهدتها أو إدراكها كان يشاهد قطع في موضوع الجيب من ثوبه - أو تري على ارض الحاملة أوراق تخصه يستدل منها على أنها سقطت أثناء السرقة أو يري أحد الركاب السارق يقفز من السيارة وهي تجري مسرعة .

### التلبس بالآثار المعنوية للجريمة

القول بوجود الجريمة في حالة تلبس يعني أن مأمور الضبط القضائي أما شاهد الجريمة وهي تقع أي في مجري نفاذها ( الحالة الأولى من حالات التلبس بالجريمة ) أو أما شاهد الآثار التي تخلفت عن وقوع الجريمة تلك الآثار والتي تنبئ عن وقوعها ( الحالة الثانية ) و آثار الجريمة أو المظاهر الخارجية للجريمة والتي يتحتم أن يدركها ( يشاهدها ) مأمور الضبط القضائي قد تكون أثارا معنوية ، ويقصد بالآثار المعنوية ، الآثار النفسية التي يخلفها وقوع الجريمة في نفس المجني

عليه أو الغير ممن يتواجد على مسرح الجريمة ، ولذا فان انفعال المجني عليه وقوعها أثر الشروع فى قتله برصاصه لم تصبه أو تجمع الناس فى مكان الجريمة وقد اعتراهم الخوف والذهول تعد من المظاهر الخارجية التي تتوفر معها حالة التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة وبالأدق بمشاهدة المظاهر الخارجية الدالة على وقوع الجريمة.

دور المحامي في بيان انتفاء حالة التلبس عن طريق قياس الزمن بين وقت وقوع الجريمة ووقت اكتشاف السلطات لها.

قياس الزمن فى الحالة الثانية من حالات التلبس

التلبس بمشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة يعني أن هناك فاصل زمني بين وقوع الجريمة واكتشافها.

الفاصل الزمني بين

اكتشاف وقوعها

وقوع الجريمة

وقد كان المشرع حذرا للغاية فى استعمال الألفاظ التي تدل على ضيق وقصر هذا الفاصل الزمني بين وقوع الجريمة واكتشافها فاستخدام عبارتي ( عقب ارتكابها - وبرهة يسيرة ) ليدل على أن إرادته تقتصر على فاصل زمني قصير للغاية.

وفى مجال التطبيق فان لمحكمة النقض رأي أو اتجاه مختلف ، فمحكمة النقض تميل إلى التوسعة على رجال الضبط القضائي فمفهوم البرهة اليسيرة لديها وكما يتضح من أحكامها تعني الوقت اللازم أو الكافي لانتقال مأمور الضبط القضائي إلى مسرح الجريمة ، انتقل فورا أو تراخي انتقاله أو تعمد التأخير لا يهم ، المهم أن مأمور الضبط يشاهد آثار الجريمة وهي لا تزال بادية وواضحة.

من قضاء النقض فى بيان

اتجاه محكمة النقض إلى التوسعة على رجال الضبط القضائي بتفسير عبارتي ( عقب ارتكابها - ببرهة يسيرة ) بأنه الوقت اللازم أو الكافي لانتقال مأمور الضبط القضائي إلى مسرح الجريمة.

( لا ينفى قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط القضائي قد انتقل إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمن مادام أنه بادر إلى الانتقال عقب عمله مباشرة ومادام أنه شاهد آثار الجريمة بادية وليس في مضي الوقت الذي مضي بين وقوع الجريمة وبين حضور شاهد الواقعة - مأمور الضبط القضائي - ما تنفي به حالة التلبس كما هي معروفة به في القانون مادام أن تقدير الفترة الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجال الضبط القضائي مما تستقل به محكمة الموضوع).

□ الطعن ٥٩٩٦ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٤ □

( إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن عمدة البلد - أحد مأموري الضبط القضائي - بلغ بحادثة القتل عقب وقوعها فبادر إلى محل القتل - مسرح الجريمة - وتحقق من وقوعها قبل إبلاغه عنها فأسرع إلى منزل المتهم لتفتيشه فإن هذا التفتيش يعتبر حاصلًا في حالة تلبس ويكون صحيحًا قانونًا وليس ينفى قيام حالة التلبس كون العمدة وهو أحد مأموري الضبط القضائي قد انتقل إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن مادام الثابت أنه بادر إلى الانتقال عقب عمله مباشرة ومادام قد شعر آثار الجريمة بادية ).

□ ١٩٣٦/٣/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٩ ص ٥٨٣ □

### نقد محكمة النقض المشرعة

التلبس نظام قانوني المشرع وحدة من يحدد حالاته وصورة وأحكامه وأحكام النقض المشار إليها تجعل من محكمة النقض مشرعا وتهدد بأحكامها الضمانات التي أحاط بها المشرع نظام التلبس.

### أسباب نقد أحكام النقض

أولا :- أنه لا يكفي للقول بحصول التلبس بمشاهدة الجريمة عقب وقوعها ببرهنة ويسيرة أن ينتقل مأمور الضبط القضائي إلى مسرح الجريمة ( محل الواقعة ) عقب إبلاغه بوقوع الجريمة ومشاهدة أثارها لأن التعاقب الذي إرادة المشرع هو التعاقب بين وقوع الجريمة واكتشافها وليس التعاقب بين الإبلاغ عن الجريمة والانتقال إلى مسرح الواقعة ، فالتلبس بما يبيحه لمأمور الضبط



إليه ، وهو ما يبرر اعتبار وجود تلك الأشياء مع المتهم من مظاهر الخارجية التي تنبئ عن وجود جريمة متلبسا بارتكابها ويضاف إلى الصلة بين تلك الأشياء ووقوع الجريمة شرط آخر مستفاد من نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية مقتضاه أن يكون المتهم حاملا لتلك الأشياء في وقت مقارب لوقوع الجريمة وهو شرط الزمن في التلبس .

التساؤل الثاني ١٠٠٠ المقصود بالآثار أو العلامات التي توجد بالمتهم ١٠٠٠ ؟

يورد الفقه عدة أمثلة لتلك الآثار أو العلامات التي توجد بالمتهم ويلزم أن تفهم عبارة ١٠٠٠ إذا وجدت به ١٠٠٠ بأن تلك الآثار أو العلامات محلها جسم المتهم أو ملبسة . كخدوش أو جروح أو تسلخات أو بقع دموية ، ويشترط أن تكون هناك صلة كذلك بين وجود تلك الآثار أو العلامات بجسم المتهم أو ملبسة وبين وقوع الجريمة بحيث يمكن اعتبارا تلك الآثار أو العلامات قرينة على وقوع الجريمة من المتهم .

قرينة التلبس بالجريمة في الحالة الرابعة من حالات التلبس بالجريمة

القول بتوافر حالة التلبس بوجود المتهم بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملا أشياء أو به آثار يستدل منها على أنه فاعل لها أو شريك فيها يعني أن الشارع ربط حالة التلبس الحالة الأخيرة من حالات التلبس بضبط المتهم في حالة معينة تعد قرينه كافيته على ارتكاب الجريمة .

الحيز الزمني للحالة الرابعة من حالات التلبس

اشترط المشرع أن يكون ضبط المتهم متلبسا بعد وقت قريب وعبارة ( وقت قريب ) والتي أوردها المشرع أثارت جدلا واسعا إلى الحد الذي دعي بعض الفقه إلى القول بأن تلك الحالة لا تعد من حالات التلبس لفقد عنصر الزمن في التلبس ، إلا أن الجانب الغالب في الفقه والقضاء يري أن تحديد المفهوم من عبارة بوقت قريب يجب ألا تتجاوز مفهوم نظام التلبس ذاته والأمر إنهاء موكول لمحكمة الموضوع .

لحيز الزمني لوقوع الجريمة

الحيز الزمني

لضبط المتهم

وكشف الجريمة

يلاحظ تباعد الحيز الزمني لوقوع الجريمة عن الحيز الزمني لاكتشافها ، وهو ما عبر عنه نص

المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعبارة ٠٠٠ وقت قريب